

توضيح الهيئة حول ادعاءات باقحام مكتب عضوة سابقة

على اثر ما تداولته بعض الصحف والمواقع الالكترونية من معلومات مغلوطة حول حادثة لا قيمة لها، يهّم الهيئة إنارة الرأي العام و توضيح ما يلي :

▪ تطبيقا للقرار [عدد 12 لسنة 2018](#) المؤرخ في 3 جويلية 2018 و المتعلق بضبط إجراءات الأعمال الختامية و إجراءات التصفية، قرر مجلس الهيئة يوم 31 ديسمبر "انتهاء مهام أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة ابتداء من 1 جانفي 2019 و أن "يتم إيقاف تمتيع أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة بالمنح المالية والامتيازات العينية" التي يتمتعون بها وفق أمر التأجير المتعلق بهم. و صدر ذلك [بالقرار عدد 13 لسنة 2018](#) على موقع الهيئة.

▪ وتنفيذا لهذا القرار التحق أعضاء الهيئة بسالف أعمالهم و تم إنهاء إلحاق الأعضاء لدى الهيئة و التحقوا بإداراتهم الأصلية و سلموا السيارات الوظيفية و أجهزة حواسيبهم و قاموا بتسليم مفاتيح مكاتبهم بعد جردها من قبل اللجنة المكلفة بالتسليم والتسلم تحت إشراف المدير التنفيذي.

▪ التحقت السيدة ابتهاج عبد اللطيف بوظيفتها الأصلية كواعظة بوزارة الشؤون الدينية وسلمت سياراتها الوظيفية. كما أفرغت مكتبها من أغراضها الشخصية و أبقّت على أرشيفات الهيئة بالمكتب ولم تسلم مفتاح مكتبها للإدارة.

▪ وجهت الهيئة مراسلات لجميع الأعضاء منذ الأسبوع الأول من جانفي 2019 قصد تسليم المكاتب و جردها بحضورهم.

▪ نظرا لعدم إخلاء السيدة ابتهاج عبد اللطيف للمكتب الذي تشغله في الأجل المحددة) مع العلم و أنها باشرت عملها بإدارتها الأصلية)، و نظرا للحاجة الملحة لإستكمال جميع العمليات الأرشيفية، قررت الإدارة فتح المكتب بالمفتاح الثاني (الذي هو بحوزة مصلحة السلامة) تحت إشراف لجنة التسلم التي عاينت المكتب و جردت محتوياته و حررت محضرا في الغرض و حفظت الأغراض الشخصية المتبقية و الراجعة لها في صندوق مرفق بوثيقة الجرد و تم تسليم العضوة السابقة نسخة من المحضر.

▪ نظرا لتخلي الهيئة على جميع مقراتها الفرعية والإبقاء على المقر المركزي في إطار أعمال التصفية التي هي بصدد القيام، بها قررت الإدارة نقلة الأعوان المتواجدين بالمقرات الفرعية و استعمال المكاتب الشاغرة.

▪ وحيث قامت السيدة عبد اللطيف مرفوقة بالسيد علي غراب باقحام مقر الهيئة يوم الاثنين 11 مارس 2019 على الساعة الثانية و الربع بعد الزوال (س 14 و 15دق) مصطحبة معها الأستاذة أمل الحبيب الشريف العدل المنفذ التي لم تتوجه إلى إدارة الهيئة ولم

تقدم نفسها و لم تعرف بصفقتها ولم تشرح سبب وجودها بالطابق الرابع بمقر الهيئة، بل بادرت بالدخول الى مكتب موظفة كانت بصدد قيامها بوظيفتها دون استئذان وشرعت بطلب الهوية وتوجيه الأسئلة والاستجوابات مما أحدث اضطرابا في صفوف الموظفين.

▪ وحيث خرقت الأستاذة العدل المنفذ الإجراءات القانونية والتراتب الإدارية واعتدت على حرمة هيئة دستورية، قررت هيئة الحقيقة و الكرامة رفع الموضوع الى النيابة العمومية وعمادة عدول التنفيذ.

▪ تم فتح المكتب يوم 25 جانفي 2019 للأسباب المذكورة أعلاه، ولا علاقة لذلك بإدعاء العضوة السابقة بأن فتح المكتب تم على خلفية مشاركتها بندوة بتاريخ 28 فيفري 2019.

ادارة الاتصال

هيئة الحقيقة والكرامة